ISSN: 2253-0347
مجلــة علوم الإنسان والمجتمع
Journal of Human and Society sciences
EISSN: 2602-781X
المجلد: 11 / العدد: 01 / السنة: 2022 / ص ص: 169 - 202

النيّو-ميديا الاجتماعية وآليّات الهيمّنة في عصر العولمة

Neo-social media and the mechanisms of hegemony in the era of globalization

تاريخ الإرسال: 2022 /01/06 تاريخ القبول: 17 /03/ 2022 تاريخ النشر: 28/03/ 2022

كنزة عيشور

جامعة سطيف2، محمد لمين ديّاغين، الجزائر، *Email* : kenzaaichour2022@gmail.com

الملخص:

يدرك علماء الاجتماع أنّ العمل السوسيولوجي لا يمكن اجتثاثه من جذوره الواقعية، وعليه تقدم محاولات الممارسة السوسيولوجية بموجّهاتها التنّظيرية صُورا اسقاطية عن الممارسات الاجتماعية بموجهّاتها الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية والثقافية وغيرها، ومن ثم ندرك جيّدا بحكم واقع انتمائنا إلى عالم ثالثي، متخلف وتابع ومتّأزم، أنّ الإعلام بكل أشكاله، وسّواء كان تقليديا أو حديثا؛ فإنّه لا يسلم من الأغراض المحّددة لمرامي خدماتية لا تنّأى عن المحافظة إلّا على الوضع القائم كما هو، وفي ضوء ذلك يفترض أن نتسّاءل أولا، على الصّعيد السوسيولوجي، عن الكيفية التّي يتم وفقها التعامل مع الميدّيا الجديدة بوصفها آليّات وعمليات للتنشّئة الاجتماعية، الثقافية والأكاديمية، لها موجّهاتها الابستيمي- سوسيولوجية النّوعية، وثانيا، على الصّعيد الواقعي العربي، حق لنا البحث عن مبّررات الخنوع؟ أو سُبل المواجّهة؟ فيما يروم البحث محاولة الإجابة عليها.

الكلمات المفتاحية: سوسيولوجيا الإعلام؛ الاستهلاك القيمي؛ الاندماج العولمي؛ التنشئة الأكاديمية؛ الحداثة السياسية والعولمة الأمريكية

المؤلف المرسل: كنزة عيشور، *Email* : kenzaaichour2022@gmail.com

Abstract:

Sociologist realize that the sociological work could not be extracted from its real roots; so that the sociological exercise attempts within its theoretical orientations present a projective images of sociological practices within its economic, political, ideological, cultural orientations and others. Hence, we really recognize, regarding our belonging to the third, underdeveloped, dependent, and complicated world, that the media in all its forms traditional or modern, did not spared from purposes that determine the service goals which tends to preserve only the current situation as it is. In the light of this, we should be wondering first, on the sociological level, about the manner of dealing with the new media by describing the mechanisms and processes of social, cultural, and academic raises that has its own epistemological-sociological orientations.

Second, we should be wondering on the Arabic Realistic Level, do we have the right to search the subservience justifications? Or means/ ways of confrontation?

Keywords: Media sociology; Value/valuable consumption; Globalized integration; Academic raises; Political modernity and American globalization.

مقدمة:

يصعب علينا حقّا، عند وُلوجنا أيّ كلام يتعلق بتوصّيف أوضاعنا، محدّقا في مصائرنا ومآلات مستقبلنا، كعرب وكمسلمين وعالم ثالثيين، أن نفتح ملفاتنا الشخصية المُجَّرحة بالأمس والمُحرجة اليوم، إذ نستحضر خبراتنا المؤّلمة، مظاهر ضعفنا، عوامل سّلبياتنا، استسلامنا وانقياديتنا نحو الهلاك كمصير أردناه، عن جهل، قرارا محتوما، ومع علمنا بذلك فنحن نختار ذاك المسار لذلك المصير، إنّه لمن دواعي التّأفف والشعور

بالضّجر، أن نُفتش عن تسّويات لمشاكلنا المعقّدة جّدا في مّقرات للنقاش والحوار، هناك في كبريات المدن الأجنبية، في باريس، سويسرا، لندن، فرانكفورت وواشنطن.

ولتكاد أحلامنا تلاّمس سماء "الغرب"؛ ترسمها نماذّج عرضت في أرقى واجهات محَّلاتها (فيترينات) وفي مختلف أسواقها، مُشّبعة بأذواقها، ومشتعلة بحرارة جذّوة أشواقها وأحاسّيسها وكل ما يجَسّم شخصيتها الفريدة، النّوعية والمميزة.

وإذا كان هذا الأمر يتعلق بكل المنتوجات الغربية التّي يتم استهلاكها في العالم التّابع، دون تقييم ولا اختبار ولا مراجعة نقّدية وفق معايير تقررها بصّمة "النَّحن"؛ فإنّ الاقبال الجماهيري الواسع على تطبيقات الميدّيا الجديدة، واستهلاك كل ما تنكّهت به من مضامين، تعكس قيمها ومشاعرها ومعاييرها وأعرافها، وتكشف عمليا، قدرتها في تسّريب واختراق العالم باسم الانفتاح، محّققة أغراضها وأهدافها، لهُو أمر يكاد يكون واضحا، يثبت ويجزم بافتقادنا للخصوصية النّوعية، وانسلاخنا من الهُوية ومن أصالة قيم الانتماء والوّلاء، التّي لم يبق لنا منها سّوى شكل الواجّهة، من شعارات التبّاهي لا غير. من هنا تّأتي أهمية المداخلة الحالية، في محاولة لتعالج الظاهرة كإشكالية تطرح جدلا ابستيمولوجيا، تمزج بين المعطى الواقعي والمعطى السوسيولوجي. يدور فحواها حول الإجابة عن التساؤلات الآتية :

- ✓ نتسّاءل أولا، على الصّعيد السوسيولوجي، عن الكيفية التّي يتم وفقها التعامل مع الميدّيا الجديدة بوصفها آليّات وعمليات للتنشّئة الاجتماعية، الثقافية والأكاديمية، لها موجّهاتها الابستيمي- سوسيولوجية النّوعية،
- ✓ نتسّاءل ثانيا، على الصّعيد الواقعي العربي، حق لنا البحث عن مبّررات الخنوع؟ أو سُبل المواجّهة؟

فيما يروم البحث تحقيق الأهداف الآتية:

- ✓ تشخيص واقع الهيمّنة الغربية على العالم من خلال الاستثمار الأوسع لنيوميديا الاجتماعية،

- ✓ تحديد أهم وأبرز الآليّات الحديثة والناعّمة في مجال ممارسة الهيمّنة على العالم المتخلف (ثقافيا، علميا، اجتماعيا، سياسيا، اقتصاديا، تربويا....إلخ).
- ✓ معرفة مبرّرات قبول العالم غير الغربي وضع التابع وودور المتلقّي المقّلد ثانيا، وزيادة على رصد أبرز سبل مواجّهة تحّديات هذه الهيمّنة إن وجدت.
- ✓ اقتراح بعض الحلول للتّخفيف من وطّأة التأثّير السّلبي على المجتمعات خاصة العربية وفي العالم الثالث.

2. مدخل مفاهيمي عام حول دلالات الإعلام الجديد:

يمارس الإعلام "دوره داخل المجتمع...وتتعذر بالتّالي قراءة تاريخه، ومعالجة وضعه الرّاهن والتنبّؤ بآفاق تطوره بمعزل عن السّياق الاجتماعي (السياسي، الاقتصادي، التقني)، والثقافي (الفكري-الروحي) الذّي يعمل فيه هذا الإعلام...لذا، أثرت تلك المتغيرات مجتمعة في المجال الإعلامي الدولي والمحّلي على حد سّواء، وأفرزت مظاهر إعلامية جديدة على مستوى العالم، وفّرت قنوات وممارسات ومضامين إعلامية جديدة، تسهم بدورها في حراك المتغيرات المعاصرة في المجتمعات المختلفة"(عبد الرزاق، الساموك (اشراف)، 2011، ص 11).

حيث "تعددت وتنوعت المعرفة الانسانية بسُّرعة تجاوزت رُؤى ومخيّلة كتاب الخّيال العلمي، بفضل التطورات التكنولوجية الاتصالية المعاصرة التّي أدّت وتؤدّي أدوارا محورية في فكرة تعدد المعارف والثقافات في قرية ماكلوهان(...) إذ اسهمت تكنولوجيا الاتصال المعاصرة في تغيير شكل وأسلوب عمل وسائل الاتصال كافة، من خلال قدرتها على نقل الأحداث بسّرعة مصحوبة بالصورة الفيلمية والتغطية الفورية لأماكن الأحداث، أيّا كانت؛ وتقديم الخّلفية التفسيرية للأحداث... من خلال العديد من وسائل نقل المعرفة كالكتاب والصحيفة والرّاديو وشبكة التلفزيون وما تتضمنه كل وسيلة من تنوع في مضّامينها واجندتها ومداخلها المختلفة " (الحلواني، 2006، ص 77).

وإذا أمكن اعتبار شبكة الانترنت، على غرار التلفزيون وقبله الراديو، من وسائل وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، لكنّها تحسب على ما هو تقليدي نسّبيا، فإنّ المّيديا الجديدة تعكس القدرة الابتكارية على إدراج واستحداث خصائص وتطبيقات جديدة، تجعل من استخدام النّاس لها أمرا أكثر من ممكن وبمنتهى السُّهولة واليُّسر، ناهّيك عن إتاحته على نطاق أوسع لمختلف الشّرائح الاجتماعية عبر العالم. وهنا يحيلنا مصطلح الميديا الاجتماعية Social media إلى "فئة واسعة من التطبيقات تقوم على عدّة وظائف كالتفاعل بين المستخدمين ونشر المضامين وتوزيعها، وبناء شبكات من العلاقات الاجتماعية وتتمايز تطبيقات الميديا الاجتماعية عن بعضها البعض، بسبب الوظائف المخصوصة التّي تتيحها، وطبيعة الغايات التّي صُّممت لأجلها. فبعض التطبيقات صُّممت لبناء العلاقات الاجتماعية مثل الفايسبوك Facebook وهو أهم نموذج لما يسمى مواقع الشّبكات الاجتماعية Social Network Sites التّي تمثل أبرز فئة من فئات الميديا الاجتماعية، في حين صُّمم البعض الآخر لتبادل الصُوَر Instagram والفيديوهات Youtube وتتيح تطبيقات معينة الانخراط في شبكات مهنية Linkedin video أو في جماعات عملية وأكاديميةAcademia edu".(الحمامي، 2016، ص 7). "تعزز الميديا الاجتماعية قدرة النّاس على إنتاج المضامين، ولكنها تعزز قدرتهم أيضا على توزيعها(...)أصبح للميديا الاجتماعية (فايسبوك على وجه الخصوص) دور متعاظم في ممارسات البحث عن الأخبار والتفاعل حولها بواسطة تطبيقات الميديا الاجتماعية". (الحمامي، 2016، ص 9).

من المهّم أن نتعرف على مراحل تطور الشّبكة العنكبوتية، لأهميتها كوسيلة اتصالية، حيث "ارتبط نشاطها بظهور تقنية الويب 1.0 (أحادي البعد)، حسب ماكمانوس، إذ "بدأت عام 1994، ويقصد بهذه الحقبة، الميكانيكية التّي تّم استخدامها في النشر الالكتروني على الشّبكة العنكبوتية، فقد كانت عملية النشر مقتصرة على من يمتلكون خبرة الكافية في البرمجة، وأيضا على المنظمات والشركات. وكان القّلة من الأفراد من يقوم بإنشاء صفحة أو موقع له على الويب، وتعرف تقنية الويب 2.0 (ثنائي البعد) على أنّه الجيل الثاني من المجتمعات الافتراضية والخدمات المستضافة عبر

الأنترنت، وهو يتحدث عن ثورة جيلا معرفية جديدة...وكان أول ظهور لهذا المصطلح في سلسلة من الاجتماعات التسّويقية عام 2004 لشركتي O'Reilly Media، Medialive، ليصف جيلا جديدا من مواقع وخدمات الأنترنت التّي تتيح للمستخدمين المشاركة والتعاون بأشكال وصور غير مسبوقة(...) تفاعل الموقع مع الزُّوار وتفاعل الزُّوار مع الموقع، لأنّ في ويب 2.0، المستخدمون هم من يبّنون محتويات الموقع مع صاحب الموقع كمثال مكتبات الصور والمدونات، فهي دائّما بين صاحب الموقع والزائر وثقة متبادلة بين الجانبين، في حالة طرح المعلومة من الزّائر أو من العضو أو من صاحب الموقع نفسّه". (بودربان، غراف، 2011، ص: 11-12).

نلمح هنا أنّ الميدّيا الاجتماعية الجديدة، لاسيما في مجال الاستخدام الاجتماعي تشكل امتدادا طبيعيا لتطور منظومة الإعلام بصّفة عامة، وآخر منتوجّاتها، وإن كانت لا تزال توظف وسائل الإعلام والاتصال التقليدية، كالتلفزة والانترنت والهاتف الثّابت والفاكس والهاتف الخلوي وغيرها، على نحّو يمكن من تعدد الاستعمالات مع ضمان السّرعة الفائّقة في مجال تقديم الخدمة. فالتلفزيون الاجتماعي "يحيل على دمّج التلفزيون والميديا الاجتماعية ". (بودربان، غراف، 2011، ص: 11)، ويشكل، كسابق عهده، الوسيلة الأكثر استعمالا في الأوساط الاجتماعية المختلفة، وإذا أضفنا إمكانية استخدامه، كشاشة بديلة عن شاشة الانترنت، فإن هذا يعني، المقدرة على واسعة النطاق على ممارسة التأثيّر على جمهور المسّتهلكين.

وهنا يمكن لنا أنّ نشير أيضا إلى بعض من تلك المؤشّرات، التّي قد تحدث فرقا بين الميديا التقليدية والميديا الجديدة، فبينما تخضع الأولى لاطار أيديولوجي كموجّه نظري، وتغطية سياسية قانونية كمراقب ومحاسب ومعاقب أيّ ضابط سلطوي، ومتابعة أخلاقية من قبل الجمهور المتبّع كمُحاكم اجتماعي؛ فإنّ الثانية، أيّ الميديا الجديدة، تتمتع بقدر أوسع من هامش الحرية في مجال الاستخدام، إذ تتملص من هكذا موجّهات ايديولوجية، ودينية وغطاء سياسي، ومراقبة قانونية ومحاكمة أخلاقية وغيرها، وهنا بالطّبع يمكن أن يكون مكمَّن الخطر، وربما هذا ما حدى بالقائّمين وساسة المواقع الالكترونية إلى اتخّاذ خيار تبّني وفرض قواعد وشروط لتقييد المشاركة والاستخدام،

لغرض إضفاء صّفة المراقبة والضبط بالحذف والمنع، سّواء على صّعيد الأشخاص أو الجماعات أو التنظيمات أو حتى الدول.

حتى أنّ هناك من ذهب إلى إدراجها ضمن الصّناعات الإبداعية، الهّادفة لتحقيق أرباح لمشاريع ومؤسسات وخدمات؛ قد تكون بالأساس وهمية وليس لها أيّ قاعدة ملموسة (هارتلي، 2016).

3.الميّديا الجديدة وآليّات الهيمّنة في عصر العولمة: قراءة في المعطى الواقعي والمعطى السوسيولوجي:

حينما نرغب في تقديم تحليل دّلالي جّريء لواقع المَّيديا الجديدة؛ ينبغي أن ينصرف فكرنا إلى دراسة الموضوع ضمن نطاق دوائر أوسع، وآفاق أبعد، ومسافات أعمق، أكثر مما يُمكن أن نتخيل، فهكذا موضوع، من الوجّهة السوسيولوجية البّحتة، لا يجوز فصمه عن الجذور والأسس الابستيمولوجية وامتداداتها الفّرعية، في مجالات عدّة على الصّعيد الفكري ثم على الصّعيد الواقعي، والتّي نّهضت على قّوامها الحضارة الغربية، صاحبة المبادرة، مّا يعني، الزامية تّبني الاتجّاه العملياتي، بتسليط الضّوء على ركائز ثلاث؛ ينجّر عن إدراكها، تحصيل فهم معمّق وشامل، قد يُفضي إلى المساهمة في إماطة الغموض وفكّ الشّفرات واستجّلاء الصّعاب حول الموضوع، وهذه الركائز لن تكون خارج نطاق إدراكنا لكُنّه العلائّق المتعدية بين: التّاريخ والخبرة الأوُّروبّيين، ومفاجآت منتج العقل الأوروبي الحديث، الطبيعة، والعالم الإنساني، إذ يمكن أن تبرز انعكاساتها ودّلالاتها العملياتية بشكل واضح في مجال ممارسة الاقتصاد الرأسّمالي، وأيضا تلقين قواعد اللُّعبة الديمقراطية في الغرب نفسّه وفي علاقته بالعوالم.

هذه الرُّؤية الما بعّد حداثية؛ التّي أضحت تتخّذ من الصناعات الابّداعية طريقا معبّدا لتحقيق مآرب تتجاوز، قيمة التّكلفة المادية، التّي أستثمرت لأجلها، يقول جون هوكنز: "إنّ الإبّداع هو الذّي سيقود التغير الاجتماعي والاقتصادي خلال القرن المُقبل"، و"الإبّداع...هو الآن مصدر المّيزة التّنافسية" (هارتلي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 7).

ولكونه يتعذر علينا، ونحن بصدد تقديم تحليل سوسيولوجي للموضوع، سّواء من وجّهة النظر الماركسية أو الوظيفية، أن نفصل قطّعيا بين المعطّى الواقعي والمعطّى السوسيولوجي، على اعتبار أنّ الثاني، إنّما يجسد اسقاطا تّاما أو يكاد يكون عن الأول؛ فإنّه يتعين علينا اللجُّوء إلى تبسيط المعالجة بالتمّازج بين المعطيين وتناولهما ضمن العناصر الآتية:

1.3-الأسس الفلسفية للفكر الحداثي والعولمي الغربي:

كثيرا ما نقرأ ونسمع بل ونعتقد أنّ النمو والتطور في حياة البشر إنّما هو نمو وتطور يعكس ثنائية المتوافقات وثنائية المتعارضات، إذ يصّعب فهّم حدوث نمو في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية والبّيئية، دونّما مرافقة متزامنة لنمو يُعّد الأساس الأول في المجال الفكري، هذا من جّهة أولى، ومن جّهة ثانية؛ فإنّ ثنائية المتعارضات، والمُعبر عنه بلغة أدّق، بقانون التناقض في الوجود، إنّما يدفع بحركة الحياة نحو التغير والتغيير والتقدم والتطوير، سّلبا أو ايجابا، بإيعاز من محرك ومُوّلد تفاعل الطاقة بينهما، "الصّراع" بالتّعبير الماركسي، "التّوتر" بالتّعبير المحافظ، أو "التّدافع" بالتّعبير القرآني. وهو بالتّأكيد يعكس تّلك الركائز والاستعدادات الفطرية، الخيّرة منها أو الشّريرة، التّي جُبل عليها البّشر مذ أن خلقوا إلى أن يفنّوا.

وهنا اتجّهت أذهان الفلاسفة والمفكرين والعلماء، بما جادت به مواهبهم نظريا، وبما كوّمته حواسّهم عبر الاستقصاء والاحتكاك المفّرط بالوقائع، نحو رصد أهم ملامح التغير التّي رافقت رحلة البشر التاريخية، وطبعت خبّرتهم الانسانية عبر محطات وخطوط وحدود زمنية. فمن حياة نسجت روايتها العبّودية للّه، وتبّرأت من حول الإنسان وقدرته، واتسّمت بالتسّليم والخنوع، إلى حياة نسّجت حكايتها الوضعية، بأنّاملها الحسّية، وعقلانيتها المنطقية، والاستكانة إلى طلاقة الايمان بالعقل النّقدي والثقة العمياء في عملياته، ثم إنّه مُحاججة العقل لنفسّه، حينما تتعاكس النتائج مع المقاصّد، وتتعارض المسّرات المأمولات مع المضّرات المرفوضات، تعارضا يخّل بذلك الايمان، ويزعزع تّلك الثّقة، فيصير الأمر إلى اكتشاف ملامح أزمة جديدة بحاجة إلى

إصلاح جديد، إصلاح يتوق إلى معرفة كُنّه العقل، وكُنّه الوجود، وكُنّه وعي الإنسان ككل.

فقصة الوجود البشري في احتكاكهم بالواقع وتحّديهم للطبيعة بل وانتصارهم عليها، وتحقيقهم قدرا من التقدم؛ إنّما أينعت انطلاقا ممّا اعتبره أرسطو تفعيلا وإعمالا للعقل في حدود وأطر تحكمها الشّرائع الدينية، حيث اعتبر "أنّ السّبب الأول (المحَرك الأول: اللّه) مبدّأ لكل شّيء، ولكنه جعله لا يتدخل كل مرّة وفي جميع الجزّئيات، بل هناك الطبيعة وقوانينها التّي تشكل الأسباب الثّواني، وهي المسؤولة عمّا يجري في الكّون من حوادث جزّئية ...وفي هذا الاتجّاه سار توما الإكويني، فشيّد رُؤية جديدة لثنائية الزمني الرّوحي، إذ ربط الزّمني بالأسباب الثانوية، والرّوحي بالسبب الأول. وفي إطار هذه الرُؤية الجديدة لثنائية الزّمني الرّوحي؛ يقرر توما الأكويني أنّ سلطة الحاكم، وبالتّالي الدولة، ليست نتيجة تدخل مباشر من السّبب الأول (اللّه)، بل هي ترجع إلى "الأسّباب الثّواني"، أيّ إلى القوانين الطبيعية التّي بفعلها تّم الاجتماع ونصّبت الدولة، ولا يكون حكم الحاكم مشّروعا إلاّ إذا كان متوافقا مع القوانين الطبيعية، أيّ مع العقل، لأنّ العقل ليس شّيئا آخر غير إدراك الأسباب." (الجابري، 2005، ص: 105-106).

ثم تستتبع فصول القصة؛ بتطور اعتماد العقل على نفسه، وتزايد مشاعر الثقة بالذّات يوما من بعد يوم، وانتقاله من حالته "الأدّاتية" الصّرفة إلى حالته "النّقدية" الصّرفة عبر مناهج الشّك والريبّة، إذ يتوج هذا بإنتاج ما عُرف بالحداثة وهي كمفهوم تُعبّر، حسب **آلان توران**، عن "انتصار العقل وإحلال العلم محّل اللاهّوت المسيحي داخل المجتمعات الأوروبية. فالعقل هو الذّي يوجّه العلم وتطبيقاته على أرض الواقع. وهو الذّي ينظم المجتمع بطريقة مناسبة لإشباع حاجيات أفراده وإسعادهم. وهو الذّي يحّل دولة القانون والمؤسسات محّل دولة الاعتباط والامتيازات والرشّاوي والمحسوبيات. وجوهر الحداثة: الحُرية: أيّ حُرية التفكير والتعبير واستقلالية الضمير البشري، بالقياس إلى كل العقائد الدّوغماتية المفروضة عليك من فوق، غصّبا عنك وبدون أيّ نقاش، وهنا يكمن جّوهر الحداثة" (صالح، 2010، ص 7-8). فأوّل سّمة للعقل الحديث هي: "كونه عقل مستقل، يخلق بكل سيادة وهيّبة أفعال المعرفة، وهذا العقل يرفض

الاشتغال داخل نطاق المعرفة الجاهزة أو المحّددة سلفا، إنّه يرفض الاشتغال داخل الأقفاص والسّجون". (مسرحي، 2006، ص: 79).

ثم يقع العقل نفسّه في مصيدة الشّك والارتيّاب، فتتلاشى من حوله تّلك الثقة بذاته مجددا، ذاك الشّك وذلك الارتيّاب؛ الذّي رفع قدره وشّأنه بأن جعل منه في مرحلة سابقة إلاها من دون إله، وهذا لم يكن ليتم لو لا محاكمة الواقع له عبر دلالاته القطّعية وشواهده الحسّية والمنطقية، تّلك التّي لا تبشر بالمقاصد المستهدفة والمقّررة سّلفا عبر منظومة العقلانية الرشّيدة، ربما هذا ما دفع البعض إلى القول بأنّ الحداثة ما هي إلاّ مرحلة عكست هشاشة فكرية، بدايتها كانت قّوية غير أنّ الفشل ختم على نهّايتها، وأزهق صلابتها وأرداها أسفل السّافلين، وما العولمة إلاّ تعبيرا جّليا عن أزمة العقل في الثّقة بنفسه، وفي مقدرته الحكامية.

فالعولمة في شّقها العلمي والمعرفي "تستمد حيّويتها الحقيقية من الثورة العلمية والمعلوماتية، التّي أخذت تكتسح العالم بمعطياتها البّاهرة، في مجالات الهندسة الوراثية وتطوير الأجيال الجديدة من الحاسب الآلي والاقتراب من أصغر الجزّئيات المكونة للمادة، والغوص عميقا في الكّون والمستجدات المعلوماتية والاتصالية، التّي توشّك أن تفتح آفاقا معرفية لا متناهّية للإنسان المعاصر"(عبد الله، 2002، ص: 96). وهي في شّقها العملي التطبيقي، فهي "تتجّلى بأربعة أشّياء: حركة البشر، حركة السّلع والخدمات، وحركة رؤّوس الأموال، وتبادل المعلومات والأفكار والأخبار" (صالح، 2010، ص 243).

لقد أفضت هذه الحّركية إلى حراك اجتماعي عام، أفقيا وعموديا، استحوشّت آثاره على مجالات عدّيدة، ترتّب عنها حدوث تغيرات وتطورات عاجلة، وربّما غير مدروسة في أحايين كثيرة بالنسّبة للبعض، ميّزت مسار ممارسات كبار القطاعات الحيّوية في الدول بل والتكتلات الدولية، "فهناك العولمة السياسية والعولمة الاقتصادية والحضارية والعلمية والثقافية والبيّئية والفكرية، إنّها لحظّة متداخلة أشّد التداخل ومليئّة بكل الاحتمالات المقّلقة، خاصة إذا كانت تعني تزايد انقسام العالم اقتصاديا إلى

دول غنية تزداد غنّى ودول فقيرة تزداد فقّرا. وهي مقّلقة إذا كانت تعني تزّايد هيمّنة ثقافة واحدة ووحيدة، وقيامها بتهمّيش الثقافات الحيّة الأخرى في العالم. وهي مقّلقة إذا كانت تعني المزيد من التطورات في الهندسة الوراثية وهندسة الجّينات، التّي تستفّز القيم والأخلاقيات الإنسانية السّائدة. وهي مقّلقة إذا كانت تتجّه نحو صدام الحضارات، الذّي ربّما أدى إلى اندلاع حروب أكثر عنفا ودمّوية من كل الحروب التّي شهدتها البّشرية. وهي مقّلقة إذا كانت تدفع اتجّاه المزيد من اغتراب الإنسان المعاصر، وعدم قدرته على التحّكم في التحولات، وعجزه عن مسايرة المستجدات الحياتية والفكرية السّريعة والمتلاحّقة. وهي حتما مقّلقة إذا كانت تتضمن استفراد الولايات المتحدة بالشّأن العالمي، الأمر الذّي يعني أنّها ربّما كانت مجّرد تعبير آخر لأمركة العالم" (عبد الله، المرجع السابق، ص: 96-97).

ما قد يعزز هذه المخاوف هو الموقف من العولمة، عند نقادها لاسيما من الماركسيين، فهي في نظرهم ليست إلاّ "طورا من أطوار الاستعمار الذّي مارسته القوى الاستعمارية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، ولكن العولمة الجّديدة تختلف عن القديمة في الدّور الذي تسنده للحكومات والدول. ففي حين تّم التأكيد على حياد الدول وعدم تدخلها في اقتصاد السّوق الحُر؛ فإنّ العولمة الجديدة تؤكّد تدخل الدولة والحكومات لضمان تشكيل الظروف والبيئات الطبيعية والإدارة والقوانين، التّي تساعد على نجاح حرية الانتاج وحرية الاستثمار والتسّويق والاعلانات التجارية، واستثمار رأس المال البشري لما فيه مصلحة الشركات الكبرى (الكيلاني، 2008، ص: 8). هذه الشركات العالمية، صارت المحّرك الأساس لحركية الاقتصاد الرأسّمالي والموجّه والمرشد العام لحركية الممارسة الديمقراطية في العالم، "ينبّغي العلم أنّ المال أحد العوامل المشكلة للعولمة. فالمال يمثل لغة كونية للتعامل بين البشر لأنّه يعطي القيمة للأشّياء والسّلع والتبادلات، ويمكن القول بأنّ الدولار يشكل العولمة على المستوى المصرفي والتعامل الدولي. مثلما تمثل اللغة الانجليزية العولمة على المستوى الثقافي والفكري، وعلى هذا النحّو تتم أمركة العالم حاليا" (صالح، 2010، ص 247).

وهنا نصل في نهاية سّرد قصة رحلة تطور البّشر فكريا وواقعيا من الحياة الدينية إلى الحياة اللائّكية، ومن خضوع العقل لموجّهات المعرفة السابقة إلى تّألهه باعتباره المصدر المطلق لإنتاجها آنّيا، ثم من طلاقة هذا التّأليه للعقل إلى الارتيّاب في مقدراته والبحث عن سبل جديدة لمعالجتها وإعادة فهم نفسه من جديد، هذا كان مرافقا له، بروز الفكر الحداثي وتطبيقات الحداثة باسم الحضارة الغربية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ثم ميلاد العولمة كمرحلة تتزامن والخّلل المعبّر عنه بأزمة الفكر في مقابل أزمة النظام، ثم مرحلة الضّياع والاغتراب، حيث تسود حاليا باسم مرحلة ما بعد حداثة الحداثة في مقابل الأمركة، بوصفها شّكلا جديدا من أشكال الاستعمال والسّيطرة على العالم.

وهذا سيتجلى عبر آليّات ممارسة الأمركة للهيمّنة على العالم كإدارة العلم والمعرفة، وإدارة الاقتصاد، وإدارة الموارد البشرية باسم معايير الجودة والايزو، والتحكم في دواليب المؤسسات السياسية عبر المواثّيق الدولية لهيئة الأمم المتحدة، ثم تأطير المنظمات الدولية للمجتمع المدني في كل المجتمعات، والتوسّع الدائم في نشر قيم المواطنة، وهذا كله يتم عبر تصدير النموذّج الديمقراطي في المجال السياسي، والنموذّج الليّبرالي في المجال الاقتصادي، والنموذّج العلماني في مجال التربية التعليم والنموذّج الحضاري المسيحي في المجال الثقافي.

والأكيد في نهّاية المطاف أنّ كل أولئّك بحاجة إلى إدارة تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتحكم في الوسائل المعلوماتية عبر العالم وتطوير استعمالاتها، فلا توجد وسيلة لأحكام السّيطرة وتحقيق أغراض الهيمّنة، وتحقيق هكذا طموح عظيم في عجالة قصيرة من الزّمن أفضل وأسرع منها. وبهذا "فرضت العولمة نفسها بعد انتهاء الحرب الباردة، وأفرزت نظاما عالميا يعتمد على الانفتاح الإعلامي الدولي، وعلى التجّدد السريع للتكنولوجيا، وزيادة التقارب الاتصالي بين الدول، الذّي كان من ميزات الثورة الاتصالية التّي رافقتها حركة اجتماعية دولية، وأصبحت تستخدم بموجبها أشكالا جديدة من وسائل النقل وتكنولوجيا الاتصال المرّئية، خلق نوعا من التّلقي الأممي" (عبد الرزاق،

الساموك، 2011، ص: 13). ومارس تأثيرا فورّيا وردود أفعال قّوية من بقل مختلف الأوساط والنخّب الفكرية والسياسية والجماهيرية.

2.3-الدبلوماسية الغربية وآليّات الهيمنة على العالم الآخر:

إنّ فهمنا للسلوك الديبلوماسي الغربي، يحيلنا إلى الانبهار بتلك المقدرة المتميزة، وتلك الدّرجة العالية من المرونة، وذلك الحلم والمثابرة والصّبر والرّفق في مواجّهة مختلف الصّعاب والإشكالات، التّي قد تعرقل مسار بنّية الرّوابط العلاقاتية على الصّعيد الدولي والعلاقات الخارجية خاصة، والتّي تستهدف ضمان صيرورة أشكال التعاون والتبادل في إطار من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفوقه الاستقرار الأمني والسّلام العالمي. غير أنّ المُحقق في الخبرة التاريخية الأوروبية والمُدقق في مضامين الممارسة الغربية في هذا المجال بالتحّديد؛ لا يمكن أن يفّئ بنفسه عن اتخّاذ موقف المتحفّظ، بدافع التخوف والرّيبة والحذر والحيطة، ومن ثّم استحضار ما يُعرف بالنّفاق والخبّث السياسي إلى سطح الممارسة، والتصّرف ازاءه بذكاء وحكمة شّديدتين.

وفي ضوء هذا الفهّم وبناء على ما تقدم سّرده؛ وبعيدا عن لغة الأحكام المسبقة ومشاعر التشّاؤم، وبالرجوع إلى أدبيّات وميكانيزمات وأسس العلاقات الأمريكية مثلا في التعامل مع العالم على سبيل المثال (ديب، 2002) فإنّه يمكن اعتبار هذه الدبلوماسية أسلوبا كلاسيكيا، لم يعد يتمتّع بالقّدر نفسه من اللمعان والجّاذبية، كما لم يعد مُعبّرا حقا عن حدة الذّكاء السياسي، في هذه المرحلة بالتحّديد مرحلة العولمة المرادفة للأمركة، والمتزامنة وسياسة فرض الهيمّنة الطّوعية الناعمّة، بواسطة أساليب الاختراق الثقافي وتسّطيح الوعيّ المبتكرة، على حّد تعبير محمد عابد الجابري في مؤلفه المسّألة الثقافية، والمؤسسة بناء على دراسات سيكو-سوسيولوجية لشعوب ودول العالم، استكمالا لجهود الفكر الاستشراقي والاثنوغرافي مثلا.

إذ ساهمت الميدّيا التقليدية بنجاح باهّر في استقطاب واستمالة الرّأي العام بل وصناعة الاتجّاهات، لتكّييفها وأغراض تستهدف الاندماج، وتيسّر القبول والخنوع ومن ثم الاستسلام دونّما مقاومة للتغيير، وهكذا يتحقق المراد المرسوم وفق استراتيجيات

معلنة وأخرى خفية. ومنه فالميدّيا الجديدة تواصل الدّرب والكفاح الرسالي، إذ تخطو الخطوات ذّاتها، وفق منهجية علمية اجرائية تقنية، تختزل الزّمن في بُرهة أقصر وتوظف الموارد بكفاءة أعلى، وتنتشر في رقعة بشرية وجغرافية أوسع. لنا بعد هذا، أن نتسّاءل عن علاقة إدارة المعرفة والثقافة العولمية بأدوار ووظائف الوسائط الجديدة؟

في الحقيقة الإجابة عن هذا السّؤال تتطلب مناقشة عدد من المتغيرات المعنوية والمؤشّرات الحسّية، وقد أفردنا، سابقا، تحليلا دلاّليا في أحد المباحث حول "إيديولوجيا الصراع إلى فلسفة ثقافة التخّدير الثقافي وتسّذيج الوعيّ الإنساني وتذليل إرادته في المقاومة (عيشور، 2010). حيث عُولجت هذه المسّألة في ضوء مناقشة عددا من المؤشّرات الامبيريقية، وذكرنا أنّ التحّولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، لا يمكنها في ضوء الدّعائم التّي تحظى بها إلاّ أن تمتد وتتطور لتُوجد لنفسّها فروعا وامتدادات؛ قد يصعب استجماعها ضمن تحليل واحد. وهنا نجد مفكر الحداثة ألان توران يعزز هذا الكلام بقوله: "لقد صارت كل المجتمعات مخترقة بالأشكال الحديثة للإنتاج والاستهلاك (...)قارب الحداثة يحملنا جميعا، يبقى فقط أن نعرف هل نحن ملاّحون، أمّ مسافرون يحملون أمتعة" (مسرحي، المرجع السابق، ص: 23). كما يتدخل هوركهايمر، حينما يناقش موضوع أزمة علم الاجتماع وعلاقته بأزمة النظام الاجتماعي، وأزمة الفرد وعلاقته بأزمة المجتمع، ليقرر: "أنّ التطور الحضاري والتكنولوجي وضع للعلم قيوده" (الحيدري، 2012، ص: 133). ما يّعني أنّ مصادرة المعرفة العلمية واحتكار السّطوة على مناهجها ومضامينها وأساليبها وطرائقها ليُعَّد من الأمور التّي تساعد على إدراك حقيقة الهيمّنة على الفكر والهيمّنة على الواقع على حّد سّواء، فكيّف ولما يتم ذلك؟

1.2.3-إدارة المعرفة والثقافة العالميين:

من البدّيهي أنّ شروط الاختراع تتطلب وجود الشّخص القادر، والإمكانيات اللاّزمة والبيئة الملائّمة، فأيّ اختراع جديد لا يجد طريقه في المجتمع، لن يؤدّي إلى الهدف الذّي قام من أجله، ولهذا فإنّ الذّكاء لدى المخترع لا يكفي وحده ما لم يتوفر المناخ الاجتماعي

الملائّم، والدّليل على ذلك، أنّه أحيانا تسود معتقدات مختلفة داخل المجتمع تمنع انتشار الاختراع أو الاكتشاف الجديد. وقد بين نمكوف أنّ الاختراعات تعتمد على: القدرة العقلية، الحاجة للاختراع والمعرفة القائّمة"(الدقس، 2005، ص 227).

وهنا تجدر الإشارة أنّ مؤسسات التربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية بصفة عامّة لاسّيما المؤسسات الرّسمية، تؤدّي دورا بارزا ومهّما في تشكيل نمط الشخصية الوطنية وفق النموذّج المطلوب ايديولوجيا وسياسيا ودينيا وفكريا وعمليا‌تيا، وعليه يمكن القول أن توظيفها من قبل المؤسسات الرسّمية أيّ الحكومات بتربية النشّء على منظومة من القيم الوطنية والمواطناتية، يعد هدفا استراتيجيا من غايات فلسفة سياسات التعليم في الدول القطرية، لكن حينما يتحول المجتمع في زمن العولمة إلى قرية واحدة، تديرها منظومة معرفية وفكرية واحدة، تستهدف صياغة نماذّج بشرية واحدة، فإنّ الأمر يصبح على درجة كبيرة جّدا من التعّقيد، فكيف يمكن تحقيق ذلك في ظل الاختلاف النّوعي للمجتمعات والشعوب؟.

وهنا يأتّي الجواب من جهابّذة وحكماء الغرب، وهو عبر استراتيجية الترويض والتربية والتشّكيل الايديولوجي التدريجي عبر التأسيس لمنظومة تعليمية عالمية، تستند دعامتها على الفكر العلماني (فصل الدين عن التعليم) والتنشّئة الأكاديمية العالمية، ومنه كانت عولمة نظام (ل.م.د) في العالم، وتفّريغ المناهج والبرامج والمقررات من شحّناتها المحدّدة والناقلة والمورثة لصبغيات الشعوب الوراثية، عبر تعويضها واستبدالها بصبغيات أجنبية، لا يتولد عنها إلّا منتّوجا فاقدا للهّوية والانتماء "حالة الاغتراب". كما يمكن أن تغزو فكرة اللائّكية المجال السياسي، بفصل الدين عن السياسية، والاستناد إلى القوانين المتضمنة في المواثيق الدولية، والتّي تكاد ترجع أصولها الأولى بالتأكّيد إلى أسس الحضارة الغربية، وحاجاتها الخاصة، وفلسفتها البراغماتية بالدّرجة الأولى، دون أن نغفل، إضافة إلى ما سبق، غزو مفهوم خصخصة القطاع الاقتصادي، بفصله عن تدخل الدّين وتدخل الدولة، فإذا ما تحقق كل ذلك، فإنّ المحصلة النهّائية هي خضوع جميع تلك الأنظمة والمؤسسات العلمية والتعليمية والاقتصادية والسياسية وحتّى الدينية، للدول القطرية، لموجّهات وتوجّهات دولة رائدة

واحدة، هي بالتأكّيد من تحظى بالهّيبة السياسية والرّهبة العسكرية والبهّرجة العلمية والتّقنية، ولن تكون تّلك الدولة سّوى الولايات المتحدة الأمريكية، التّي لا هّم لها إلاّ خدمة مصالحها الحيّوية، عبر كبّريات شركاتها الاقتصادية والتجارية العابرة للحدود الزّمكانية.

ولدينا ما يعزز حكمنا هذا، من خلال شواهد تاريخية، وأحداث واقعية واستنتاجات بحثية لمفكرين وعلماء ومنه نعرض ما يلي:

* "مادامت المعرفة العلمية لا تضطّلع بدور جوهري في التطور الاقتصادي، ولم تكن قّوة إنتاج عظيم، كانت الجامعة على الخصوص، مكان نقل للنظام الاجتماعي والتراث الثقافي، ومكان دفاع عنهما، ولا يمكن فصل تعدد الجامعات، تعددا ضّخما، عن تقدم المعرفة العلمية والتقنية. فالتربية تصبح محّكا متصاعد الأهمية في المرّاتب الاجتماعية. ولا تستطيع المعرفة، على نحو متزايد، أن تعتبر نفسها غير معنية، حتّى حينما تكون صورية بمقدار كبير. وإنّما دخلت السياسة الجامعة لأنّ المعرفة قّوة إنتاج، وعلينا أن نقول أكثر من ذلك، أنّ الجامعة التّي تقترن فيها حركة البحوث بتمرد الشّبيبة، هي المنظمة الكبيرة الوحيدة التّي يمكنها بصّفتها منظمة، أن تكون قوة مشاقّقة حيال الأجهزة السياسية والاقتصادية، وإذا لم تكن كذلك، أصبحت إذّن، مهما تكن مقاصد المدّرسين، *أداة مشاركة مرتبطة وأداة اسّتلاب*" (توران، 1983، ص ص: 15-16).

* فالعالمية تشكل "هدف من أهداف التعليم الجامعي، وهي ظاهرة تاريخية حضارية تسبب بها عالمية الاتصال التّي تبلورت في نهّايات القرن العشرين، ورفعت شّعار تسّاوي الفرص والتعاون بين شعوب العالم قاطبة، أمّا العولمة فهي ظاهرة سياسية معاصرة، *وأداة من أدوات الشّركات المتعددة الجنسّيات* التّي تنتمي إلى الدول القّوية الغنية" (الكيلاني، المرجع السابق، ص: 131).

* تتشير العولمة حسب البرو إلى: "كل العمليات التّي بواسطتها *تدمّج شعوب العالم* في مجتمع عالمي واحد" (مارتاس، بلاي، 2010، ص: 19). "حسب متلمان فإنّ مظاهر العولمة تتضمن حيّزا لإعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصّناعات عبر الحدود، توسع الأسواق المالية، انتشار تطابق المستهلكين لسّلع البلدان المتباعدة، تنقلات ضّخمة

للسكان داخل الجنوب وكذلك من الجنوب والشّرق إلى الغرب، الصراعات الناتّجة عن الاحتكاك بين المهاجّرين والجماعات المقيمة سابقا في نطاق جواري ضّيق وبزوغ عالمي لانتشار مفضّل للديمقراطية" (مارتاس، بلاي، 2010، ص: 17).

* "إنّ مجتمعنا هو *مجتمع اسّتلاب*، لا لأنه يؤدّي إلى البُؤس، أو لأنّه يفرض قيودا بوليسية، بل لأنّه يغري، ويعالج، ويدمّج" (توران، 1983، ص: 12)

"إنّ أزمة الجامعات الأوروبية هي أيضا *أزمة ثقافة ومجتمع بورجوازيين*، يصعب فيهما تجاوز الحواجز الطبقية، ولكنهما مفّككان من جّراء التحولات الاجتماعية، وعلى رأسّها تكاثر عدد الطلاب، وتحول أسواق الاستخدام أو نفّوذ جمعنة وإعلام من خارج المؤسسة الجامعية"(توران، 1983، ص: 143).

* "إنّ الجمود المؤسّسي يمكنه، في الآن نفسه، أن يسّهل *تسّييس الحركة*، وأن يؤدّي أيضا إلى تعزيز ردود فعل الأزمة والتّمرد، وهشاشة أعظم في العمل، فيترجح بشّدة بين العمل السياسي وعنف لا يترجم إلّا اختلاط أصغر المشكلات بأعظم المعضلات، اختلاط أكثرها شخصية بأكثرها عمومية" (توران، 1983، ص: 145).

يلاحظ انتشار مهّن جديدة في غالبية المدن العربية...ولعّل من أهم مهّن العولمة تّلك المرتبطة بالمعلوماتية واقتصاد المعرفة"(خمش، 2011، ص: 118).

لقد قمنا بتسّطير بعض الكلمات لأهميتها الدّلالية في التحليل، حيث نستنتج أنّ العولمة آليّة من آليّات الهيمّنة من قبل الشركات المتعددة الجنسية، غايتها تحقيق الرفاهية والتفّوق الاقتصادي "اشباعا لرغبة التّملك"، والريّادة السياسية والسّبق الحضاري للغرب "اشباعا لرّغبة التفّوق والتسّيد"، وسائلها المفضّلة، وسائل الاعلام وتكنولوجيا الاتصال، وأسلوبها الفذّ هو الاندماج الاجتماعي مّا يعني الذّوبان التّام، بعد اجتياح مشاعر الانفصام واستحكام مظاهر الاغتراب والاسّتلاب وأبعاده، وليس مجّرد التكّيف الذّي يشير إلى عملية التثاقف، وباعتماد مؤسساتها استراتيجية نوعية، هي بالطّبع، مؤسسات التنشّئة الاجتماعية الرسّمية وغير الرسّمية، تتقدمها المؤسسات التعليمية الرسّمية وكذلك وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري والميدّيا الاجتماعية، وبالطّبع فإنّ مصادر نفوذّها تكمن في امتلاكها للقّوة العسكرية والقّوة الاقتصادية، التّي

تعمل على تكريس التبّعية في المجال السياسي والاقتصادي والفكري المعرفي وصولا إلى التبّعية في المجال الثقافي. وفي هذا الصّدد تصبح جميع الفئات الاجتماعية وطبقات المجتمع، في العالم التّابع، تشّكل طبقة رقّ أو عبيد بمستوى أرقى نسّبيا، ما يمكن أن يرادف طبقة البروليتاريا، التّي تقدم خدماتها لقاء مقابل وأجر مادي تقتّات عليه، حينما يصّف عالم الاجتماع الاستعراضي قول يان سبوك: "إنّه من خلال حضوره في وسائل الاعلام الجماهيري، فاعل ونتاج للصناعة الثقافية، يبحث عن جمهور عريض لسّيطرة رمزية كبرى، وهو يشكل جزّءا من الحقول العامّة الخاضعة لسيطرة الصناعة الثقافية، وأنّ مقتضيات والزامات الصناعة الثقافية هي التّي تحدد بُنى أعماله وأقواله" (سبورك، 2009، ص: 28). أيّ أنّ تكوينه المعرفي هو من يختم على فكره ومعتقداته، ويصبح موجّها لعقله بشكله الأدّاتي وليس النّقدي.

2.2.3- إدارة الاقتصاد والسياسة العالميين:

يمكن الجّزم أنّ لفلسفة اقتصاد السوق، في الدولة الحديثة، دورا في اقتضاء العالمية والعولمة، وفي هذا الصّدد، و" في هذه الحقبة حقبة العولمة؛ فإنّ شّكلا جديدا من القوة والتأثّير قد برز في الساحة العالمية، فقد حّلت سياسة الربّح وسباق السوق والتسّويق محل السياسة والايديولوجيات، وصار المستعمرون الجُدد يتمثلون في الشركات والجامعات الكبرى ووسائل الاتصال التّي لا تبحث عن الهيمّنة الايديولوجية والسياسية وإنّما هدفها الأرباح الوفيرة" (الكيلالي، 2008، ص: 130). وطالما أنّ الاقتصاد الرأسّمالي "يتميز باقتصاد الشركات المتعّددة الجنسّيات، التّي تقوم على خدمة مصالحها الخاصة في الدّرجة الأولى، وغير منسّجمة في انتاجها وتشغيلها مع البلد النّامي، بالإضافة إلى أنّ أرباحها تذهب للخارج ولا تعود بالفائدة على بلدان المجتمعات النّامية"(الدقس، 2005، ص: 230). فإنّ "تصدير رأس المال، خلافا لتصدير البضّائع، يكتسب في مرحلة الامبّريالية أهمية خاصة، فقد وصف تصدير رأس المال بأنّه واحد من الأسس الاقتصادية الجوهرية للإمبّريالية، وتدّل الممارسة الحديثة للتوسع الاقتصادي للإمبّريالية في البلدان المتحررة دلالة ساطعة على أنّ تصدير رأس المال يعتبر حاليا كذلك من الوسائل الرئّيسية للاستعمار الجّديد" (سيمونيا، 1984، ص: 139).

كما قد "أصبحت الديون الوسيلة المفضلة لصندوق النقد الدولي للضّغط على الدول التّي لا تحظّى بالرضا والقبول من القوى المانحّة"(زمام، 2003، ص: 149) ".

و بالطبع أنّ الشركات المتعددة الجنسّيات التّي تملك امكانيات مالية وتكنولوجية وإدارية كبيرة يمكنها، من حيث المبدّأ، أن تسهم بقسط معين في تطوير البلدان التّي تمارس نشاطها فيها، ولاشّك أيضا في أنّ هذه الشّركات التّي هي مؤسسات خاصة، وتديرها مجموعة ضيّقة من المساهمين والمدّراء تتبع، قبل كل شّيء، سياسة اقتصادية أنانية موجّهة نحو الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح، الأمر الذّي يتعارض كُليا مع الخطط الوطنية وأهداف التنمية في بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، ويشّوه اقتصادها وتجارتها الخارجية. وفي جوهّر الأمر يجري انتهاك واسع النطاق ومستمر للسّيادة الوطنية للدول النّامية من قبل الشّركات المتعّددة الجنسيات. وكل ذلك يلحق ضررا كبيرا بالتخّطيط الوطني العام في هذه الدول، ويؤدّي إلى انخفاض التراكم وواردات الميزانية والايرادات من التصدير، ويخّل بميزان المدّفوعات ويسبب عدم الاستقرار السياسي في الداخل" (سيمونيا، المرجع السابق، ص: 139).

لقد "أثر الفكر اللّيبرالي الجديد على مؤسسات الدولة، ولقد انعكس ذلك في برامج التكّيف الهّيكلي التّي صاغتها المؤسسات في تّلك الفترة، وتضمنت اجراءات تكرس أولوّية السوق وتقلص دور الدولة في حفظ الأمن والنظام، واعتبر هذا البرنامج أن تدخل الدولة في الاقتصاد هو السّبب في ضعف النمو الاقتصادي، ولذلك صّيغت خطّة منظمة للحّد من التدخل عن طريق تحديد التجارة والخصخصة، والحّد من الانفاق العام وتحّديد الأسعار. وفي دراسة أخرى عن الحكم الرّشيد والتنمية عام 1992؛ حاول البّنك الدولي أن يكون متوازّنا في الحديث عن دور الدولة، فالدراسة ركزت على الفساد والعلاقات الشخصية والتدخل في عملية القطاع الخاص، وفشل برنامج التكّيف الهّيكلي، لكن تبّقى الدولة هي الوحيدة القادرة على خلق قواعد وتسهيلات لعمل السوق، وتتدخل لتصحيح اختلالاته على شرط أن يكون هذا التدخل لصالح قّوى السوق" (بلخيري، 2009، ص: 420). ولدى مناقشة القضايا بإعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية يولي المندوبون الأفارقة اهتماما كبيرا إلى قضية رأس المال الأجنبي

والعلاقات مع الشّركات المتعّددة الجنسيات، والمعروف أنّ الدول الأفريقية تعتمد اعتمادا كبيرا على تدفّق رأس المال من الخارج، وتعقّد آمالا معينة على استخدام المشاريع الأجنبية لأغراض التنمية، بيّد أنّ ممارسات التنمية الاقتصادية حتّى أواسط السّبعينات قد أظهرت أنّ التعاون مع رأس المال الأجنبي؛ يقيّد الاستقلال الاقتصادي ولا يؤدّي أبدا إلى رفع المستوى المعاشي للسكان"(غونتشاروف، 1984، ص 147).

وبهذا "تشّتد تبعية البلدان الأفريقية المالية للدول الإمبّريالية، وتوجّه معونة الغرب الاقتصادية، بدّرجة كبيرة، نحو تسّديد الديون القديمة، وأحيانا لا تكفي حتّى لتغطية مدفوعات الاستثمارات الخاصة، وطبقا لمعطيات البّنك الدولي للإنشاء والتعمير يوجّه نحو تسّديد الديون ودفع فوائدها ما يربو على ثلث الموارد المالية الممنوحة لدول أفريقيا النامية من جديد على هيئة قروض وإعانات،...واشّتدت كذلك تبعيّة أفريقيا الغذائية: تحولت من مصدر للموارد الغذائية إلى مستورد بحّت لها، ومع تطور فروع الاقتصاد العصرية تتعاظم تبعيّة القارة تكنولوجيا"(غونتشاروف، 1984، ص 146).

4.الميدّيا الجديدة؛ بين معياري المآثر والمهّالك :

من الطبيعي أن يكون لكل منتوج بشري في أيّ زمان ومكان أهدافا دفعت إلى إيجاده، ونوايّا بلطّت الحاجة إليه، مهما اختلفت طبيعة هذه الأهداف، فإنّ تقييمها في ضوء جملة من المعايير الموضوعية يُعّد أمرا ضروريا وحكيما لتقدير قيمة الفائدة المرجّوة من الاستخدام من عدمها، وهذا ما يعكسه وجود وعيّ سياسي واجتماعي إزاء ما يُقدم للاستهلاك في صورة منتوجات تسّويقية، تستهدف أيّ إنسان أو أيّ مجتمع، وفي ضوء ذلك، من المهّم أن يتعين على ساسة الدّول الرشّيدة عبر حكوماتها ونخبها من المثقفين والمناضلين المدنيين، قبل جمهور المستعملين، أن يتسّاءلوا عن جدوى الاستخدام وأهدافه قبل التعرض لانعكاسات سلبياته وأضراره ومدى تكبّد خسائره، كما هو معلوم في واقع البلاد العربية والعالم التابّع عموما، حتّى وإن تفاجّأ المُنشّئ الأول، أحيانا، بظهور بوادر وأعراض وانعكاسات، سّلبية أو حتّى ايجابية غير متوقّعة سّلفا، لم تكن لتؤخّذ في الحسّبان عند صياغة استراتيجية الإنتاج.

وتبرز مآثر الميدّيا بشكل عام في الكثير من مجالات الاستعمال، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. تطبيقات الميدّيا (التقليدية والجديدة) في مجال ترقية الإدارة، في المؤسسات العمومية والقطاع الخاص "الإدارة الالكترونية"؛
2. تطبيقات الميدّيا (التقليدية والجديدة) في نشر الوعيّ والتثقيف السياسي وتوسيع مجال المشاركة السياسية لجميع أفراد المجتمع؛
3. تطبيقات الميدّيا (التقليدية والجديدة) في نشر الثقافة الدينية وتصحيح الكثير من المعتقدات الخاطّئة بشّأنها، والتّي تّم تكريسها عبر التنشّئة الخاطّئة المبنية على المفاهيم المغلوطة في الأوساط العامة؛
4. تطبيقات الميدّيا (التقليدية والجديدة)في مجال التوعّية والتحسيس الصحي، البيّئي، الاجتماعي والقانوني وغيره.
5. تطبيقات الميدّيا (التقليدية والجديدة)في مجال نشر العلم والمعرفة المتخصصة والتبادل المعرفي بين النخب الفكرية؛
6. تطبيقات الميدّيا (التقليدية والجديدة) في مجال تنمية بنيّة شبكة الرّوابط الاجتماعية للمجتمع(انظر: هبرماس)، بإقامة علاقات الصّداقة والتعارف والتبادل الثقافي والحضاري والمعرفي والعلمي بين الشباب خاصة.
7. تطبيقات الميدّيا(التقليدية والجديدة)في مجال الترّويج للسّلع والمنتجات المختلفة وللنشاطات التجارية وآفاق العمل والشغل، وتبادل التجارب.
8. تطبيقات الميدّيا(التقليدية والجديدة)في مجال خلق مهّن جديدة، قد تخفف من أزمة البطالة في العموم.

إنّه من دوّاعي الإنصاف حقّا، أنّ نعترف بأنّه لا يخلو جوهر أيّ مخلوق بشري أو مجتمع إنساني، من نوايّا الفعل الخيّر، كما هو الحال بالنسبة للفعل الشّرير، ولهذا لا يخفى على الجميع ما قدمته الحضارة الغربية من خدمات انسانية جليلة ومن تقدم ورفاهية لفائدة البشرية جمعاء، من خلال انتشار لفلسفة حقوق الإنسان وتكريسها عبر جهود ونضالات المنظمات المدنية الدولية والوطنية، إذ تحسّنت بمقتضاها

مستويات المعيشة في العموم ومسّتويات الصّحة العامة، وانتشر التعليم وعمّ جميع الفئات العمرية حتى طال كبار السّن "محّو الأمية"، وكذلك إتاحة فرص متساوية في التعليم والعمل والمشاركة السياسية بين الجنسّين بشكل نسّبي، كما تغير نمط الحياة؛ فظهرت مدن على الشّاكلة الغربية، توجت ببنيّة روابط اجتماعية أيضا تحتذي وتقتفي نمط نسيج العلاقات هناك في الغرب، فانتشرت قيم الفّردانية، والذّوق الجمالي، وحرية التّعبير والتدين، والمساواة بين الجنسّين، وتم تسّويغ وتطويع القيم والعادات والتقاليد والأعراف وحتّى القوانين الوضعية المحّلية في البلدان النامية والضّعيفة، بمقتضى الضغوط الدولية، للمقّولات الفكرية الغربية ولتعاليمها القانونية العالمية، والأمثلة عن ذلك كثيرة، في غمرة هذا الإنجاز وُلدّت معوّقات ذاتية لم تكن لتؤخّذ في الحسبان قط، وترتب عنها تفاقم عدد من المشاكل انتهى أمر تراكمها وترسّبها إلى بروز أشكال من التمّرد والنقّمة والعنف ثم الإرهاب.

بالطّبع كان لوسائل الإعلام التقليدية وأيضا الميدّيا الاجتماعية التأثّير الأكثر قّوة خلال اللحّظة الرّاهنة من ذّي قبل، على تخدير العقول اختراق النّفوس، تضّليل الفكر زعزعة الثّقة بالنّفس، الاغتراب وغيرها، ويمكننا حصر أهم السّلبيات التّي يفرزها الإدمان على استخدامها لاسّيما لدى شّريحة واسعة من الشّباب في العالم كّله، نذكر:

1. الإدّمان على الانترنت، عبر متابعة المواقع الاجتماعية لاسّيما الفايسبوك والتويتر وغيرهما، ناهّيك عن مواقع الصداقات الخاصة والزواج والحُب وغيرها بين الجنسّين، وهذا لا يتعلق بالشّباب العزاب بل حتّى بالمتزوجين الكهول من جنس الذّكور خاصة ومن ذّوي المستوى التعليمي الجامعي ومن المسّؤولين؛
2. تضييع الوقّت وهدر الطاقة فيما لا يفيد ولا يحقق أيّ جديد ينتفع به، حيث يستهلك المدّمن خاصة الشّباب ساعات طويلة أمام شاشات الكومبوتر؛
3. منع الادّخار، من خلال هدّر وتبذير المال(أنظر: الجابري، 2005)، إذ أنّ التسّجيل في بعض المواقع ليس مجاني بل يشترط الاشتراك بالمال، ما يتم دفع قيمته شّهريا أو سّنويا؛ كما يعزز تراكم رأس المال لدى المنتجين لهذه المواقع، واليوتوبات، وغيرها ناهّيك عن المواقع الأكاديمية الرسّمية والعلمية التابّعة لمراكز

البحث العلمي في العالم المتقدم، حيث أنّ الاشتراك فيها يتطلب مقابل مالي باهظ جّدا لا تستطيعه وزارات التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان النّامية، ومنه لا يسمح بالاستفادة من الاطلاع على المقالات العلمية والاستفادة من الإنتاج العلمي الأكثر جّدة وحداثة ومصّداقية في أكثر التخصصات العلمية وأهمّها(Classe A, et Classe B) على سبيل المثال.

1. التفّكك الأسري والاجتماعي، بسبب ضعف التواصل وانعدام الحوار بين أفراد العائلة، واستغلال أكثر الوقّت أمام الجهاز والتواصل مع الأصّدقاء (عيشور (اشراف)، 2019، ص ص: 758)؛
2. نشر الفيديوهات المخّلة بالحياء، والمفسدة للفطرة السّليمة، والمذهبة للمرّوءة، وانسانية الإنسان؛
3. استعمالها غير الأخلاقي في مجال نشر الفضائح والتشّهير بالبعض، الاختراق، النصّب والاحتيال، نشر الأكاذّيب والخرافات والسّحر والشّعوذة "جّلب الحّبيب" على سبيل المثال، ونشر الصّور والأحكام المسّيئة؛
4. عرقلة جهود التعليم من حيث استسهال سّحب مختلف الأبحاث، لإنجاز الواجبات المدرسية مباشرة من مقاهي الانترنت؛ كما يسمح ويسهل سّبل السّرقات الأكاديمية لمختلف الأوراق البحثية والأطّاريح الجامعية(نادية. عيشور، كنزة عيشور 2021، ص167)؛
5. توفير فضاء اجتماعي عمومي، يسمح ويشجع على تبادل الخبرات السّلبية، لاسيما بين المراهقين من الشّباب، كسبل الهجّرة إلى الغرب عبر قوّارب الموّت مثلا أو الزواج بأجنبيات لغرض العّيش هناك، أو الترّويج للمخدرات وتسويقها عبر توظيف عبارات "كنايات" غير مصّرحة وموضحة؛
6. ترويج ونشر وتوزيع وإعادة توزيع فيديوهات إباحية، وأخبار خاطئة ومعلومات غير مؤكّدة وغير رسّمية؛
7. إنّ الإدّمان يسهم في تسطيح الوعيّ وسّذاجة التفكير "متلقّي مستهلك فقط"، حالة الاغتراب والاسّتلاب والخمول والاحباط وينمي مشاعر العنف والعدوان.

8. التعرض للأخطار الصحّية الرّهيبة نتيجة الاشعاعات التّي يتميز بها الكمبيوتر وكل منتجات تكنولوجيا الاتصال من هاتف نقّال وغيرها، حيث يؤكّد الأطباء على خطر الإصابة بالسرطان بسبب الأشعة المنبّعثة، وخطر الإصابة بالعقم لدى الرجال، بسبب وضع الجهاز على السّاقين والتّعرض لحرارته لمدّة طويلة؛
9. أثبتت دراسات حديثة أنّ سماع نَغمة الجّوال تعيق العمليات العقلية لمدّة ثلاثة دقائق. كما غزت مشاكل التواصل الاجتماعي بوصفها سّببا للطلاق والجّفاف العاطفي المحاكم في دول الخليج حاليا حسب تصريح أحد القضاة"(معيض زرعة، 2018).

نقّرأ مما سبق، أنّ الميدّيا الجديدة، وإن غلفَّتها، كما سبق الذكر، سياسة معينة لها غاياتها وأهدافها وأغراضها العالمية، فإنّها تعكس في صورتها النّهائية الفلسفة الغائية لمصدر ومحيط نشّأتها، وإذا سمحنا لأنفسّنا بتصور انبعاث اشعاعات ضّارة لم تكن محسوبة، لتهاجم أهلها في عقر دارهم، فأنّى سيسلم أيّ مجتمع خارج نطاق محيط النشّأة، من العلم ثالثي، من تّلك الاشعاعات المتدّفقة، والتّي تهاجم مناعته الذّاتية وتتفاعل مع ترسبات مختلف الأمراض التّي يعانيها ولم ينجح البّتة في التخلص منها لتحطم قواه الداخلية، وتحوله إلى آلة أو شّيء اسمه إنسان دونّما جدوى.

5. مواجّهة تأثيرات الميدّيا الجديدة في العالم العربي:

أمام هذه المآثر والمهّالك؛ لنا أن نقّرر أيّ خيار يجب أن نسّلك؟، وهل بالإمكان تحاشي مخاطر الميدّيا الجديدة وتطبيقاتها؟، وهل بالإمكان استغلالها استغلالا أمثلا في ظّل الضغوط الدولية المكثّفة وفي ظّل التحّديات المحّلية الكبرى ذات المراكز الأولى ضمن سّلم ترتيب الأولوّيات؟

هناك من تسّاءل مثلنا وأبدى حيرة كبيرة، تتعلق بمدى إدراك ووعيّ مؤسسات الميدّيا الاجتماعية العربية، في العموم، عن تأثّيرات مواقع التواصل الاجتماعي ونتائجها في الحياة العامة؟ وماهية السّبل والاستراتيجيات لمواجّهة انعكاساتها غير المرغوبة؟

في هذا الصّدد يرى ديني إليوتElliott أنّ كلمة مسؤولية ترادف كلمة الإلزام، ويوجد ثلاثة مستويات لتحقيق الإعلام المسّؤول: (أبو فريخة، 2013، ص: 50-51).

1. المسؤولية تجّاه المجتمع العام: وتتحقق من خلال إتاحة المعلومات لكافة المواطنين دون إلحاق الضّرر ببعض الأفراد.
2. المسؤولية تجّاه المجتمع المحّلي: ويمكن تحقيقها بأن تلتزم وسائل الإعلام بنشر ما يتوقعه الأفراد من المجتمع، وما يتوقعه المجتمع من الفّرد وإحاطة النّاس علما بما يحقق صالحهم في المستقبل على أن تتحقق ذلك بأسلوب لا يقلل من ثقة الجمهور بها ودون أن تسبب الأذى له.
3. المسؤولية تجّاه الذّات: وتتحقق بأن تؤدّي وسائل الإعلام رسالتها في المجتمع؛ محّققة أقصى قدر من الدّقة والأمانة والصّدق والموضوعية بما يتناسب مع صالح المجتمع.

إنّ التفاعلية التّي تشير إلى إمكانية أن يكون للمشاركين في عملية الاتصال تأثّيرا على أدوار الآخرين ويكون بوسعهم التفاعل معها... يكمن خطرها في أن المضمون الاتصالي المتبادل لا يخضع لسيطرة الدولة ويخترق حدودها، فضلا عن أنّه يعمل على إعادة تنشئة المتواصلين على وفق قيم عالمية تعدو على قيم المواطنة المحّلية، وهو ما يتطلب وضع استراتيجيات تراعي حريات التعّبير، مثلما تهتم بعملية المجتمع، وتعالج إشكالية إعلامية عربية ثلاثية الأبعاد تتجسّد في:

1. قصور الاستشراق المستقبلي.
2. ثقل القيود على الحُريات.
3. سيادة الإعلام الترّفيهي". (عبد الرزاق، الساموك، 2011، ص: 42).

6. استراتيجيات معالجة الإشكالية الإعلامية العربية:

ينبغي الوقوف على ثلاث حقائق، تتمثل فيما هو آت: (المرجع نفسه، ص: 43-44).

1.6-الحقيقة الأولى: شّيوع العولمة:

إنّ ديناميكية العولمة وآليّات حراكه في الوطن العربي لا يمكن تجاهلها بل ينبّغي تحليل دوافعها وأهدافها وإدراك كيفية استثمار ايجابياتها والتعامل مع سّلبياتها... فقد أصبح الإعلام بموجب هذه الحقيقة يشغل المجال الرابط بين الفعل السياسي أو الثقافي ورد الفعل الجماهيري، وإذا كان المتحّكمون في العولمة يسعون إلى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني؛ مستهدفين خلق الإنسان العالمي المبرمّج ذا البُعد الواحد المؤّمن (بأيديولوجية السّوق العالمية)؛ فإنّ ذلك لا يمكن أن يتحقق إلاّ بفضل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وشيوع حُريات الاتصال، ومن هنا تّأتي ضرورة فهم ديناميكية العولمة للتمّكن من التعامل معها.

2.6-الحقيقة الثانية: الحاجة التكنولوجية:

إنّ من يمتلك تكنولوجيا المعلومات يمتلك القدرة على مواجّهة الآخرين، ومن لا يمتلكها ليس بوسعه أن يبعد نفسّه عن تأثيّرات الآخرين، كما أنّ احتمال اتسّاع الفجّوة بين الدول العربية والدول الغربية المصنعة للتكنولوجيا سيبقى المعلومات العربية، وقد سجل في هذا المضمار تقرير اللجّنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الدول العربية مجموعة من العوامل التّي أثرت في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، رغّم أنّ الدول العربية تُعّد سوقا مستهلكة جيّدة للتكنولوجيا حاليا منها:

- اختلاف المفاهيم والرُؤى المتصّلة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، إذ مازالت هذه المفاهيم والرُؤى غير موحّدة بين الدول العربية.
- ضّعف دور المنظمات العربية المتخصصة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.
- نقص المصادر المعلومات العربية.
- مشاكل اللّغة العربية في استخدام هذه التكنولوجيا.
- هجرة نسّب كبيرة من الكفاءات العربية التّي تم إيفادها إلى الدول المصّنعة للتكنولوجيا.

ومن هنا ... تتفّق كل المصادر الدولية والأكاديمية على أنّ العالم العربي هو من بين أقل مناطق العالم من حيث قدراته التكنولوجية، وأضعفها من حيث إسهامه واستفادته من مجتمع المعرفة ومزاياه، التّي بدأت الدول الغربية تنقلها إليه منذ حوالي نصف قرن، وثمة دراسات تشّير إلى أنّ أوضاع العرب في هذا المجال لن تتحسن في العقد المقبل... للاستزادة انظر (عيشور، 2021، ص35).

3.6-الحقيقة الثالثة: مجتمع المعرفة:

إنّ تجاهل أطروحة مجتمع المعرفة بوجّه عام، وتأثّيرات الفضاء المعلوماتي والفجّوة الرقّمية بوجه خاص في المجال الإعلامي والسياسي والاجتماعي العربي، انطلاقا من علاقة تكنولوجيا الاتصال الحديثة، ونظم المعلومات وتأثّيراتها الاجتماعية في الفرد والأسرة والمجتمع والرّأي العام وقوى الضغط المجتمعية. وينظر الفلاسفة إلى مجتمع المعرفة من زاوية قراءاتهم طابعة الحداثة، أمّا فقهّاء القانون والعلوم السياسية فيرّون في التقاء تكنولوجيا الاتصال الحديثة بالقرار والسّيادة وتأثر العلاقات بثورة المعلومات والاتصالات، نوعا من امتداد السلطة وتشكلها من جديد. لذا فقد تعدّدت وتنوعت الاجتهادات التّي طرحها المتخصصون والباحثون الإعلاميون من أبناء العالم الثالث لمناقشة النظام الإعلامي العاملي الجديد، سّواء من حيث أهدافه وغاياته والصعوبات التّي تعترض إقامته، أو من حيث قدراته الفعلية على حل المشكلات العديدة التّي تعاني منها شعوب العالم الثالث في مجال الاعلام والاتصال على المسّتويين الوطني والدولي. وتتفاوت أهمية الدراسات والتعليقات العلمية التّي طرحها العالم الثالث، بشّأن النظام الإعلامي العالمي الجديد، في المؤتمرات الدولية أو الندوات الإقليمية أو دوائر النقّاش أكاديمية في الجامعات ومراكز البحوث العلمية...وقد أجمعت معظم هذه الدراسات على عّدة مهام ووظائف؛ تجيب على النظام الإعلامي العالمي الجديد أن ينجزها، ويمكن تلخيصها على النحّو التالي: (عبد الرحمن، 1978، ص: 181-183).

- **الوظيفة الإعلامية:**

لاشّك أنّ جميع الأفراد والمجموعات في مختلف أنحاء العالم، الذّي يتسّم بدرجة "عالية" من التشّابك والتداخل في الظّروف الرّاهنة، يتوقّون إلى استمرار انسياب وتدفّق الإعلام دون عوائق أو قيود، بما يساعدهم على اتخّاذ المواقف والقرارات الصحيحة في حياتهم اليومية. والمهّمة الرئّيسية للنظام الإعلامي الجديد هي تزويد هؤّلاء الأفراد والمجموعات بهذا النوع من الإعلام الشامل المتكامل، مع الاقتناع بضرورة تزويدهم أيضا بالإعلام التقني المتخصص وذلك بلغة سّهلة ومفهومة، ولهذا يجب أن يراعي تحرير العملية الاتصالية من إغراءات أو قيود النخّبة السياسية (سواء كانت حكومية أو غير حكومية).

- **الوظيفة الاتصالية:**

التركيز الأساسي هنا يجب أن يكون على النهوض بالقيم والأصوليات المرتبطة بالنظام العالمي الجّديد، والتّي تعكس الوجّه الآخر للنظام الاقتصادي العالمي الجديد مع مراعاة الأبعاد القومية والدولية لكل منها، وهذا يعني بالضرورة وجود التزامات اجتماعية وأصوليات يجب أن تراعي من جانب المسّؤولين عن أجهزة الاتصال والإعلام سّواء في العالم الصناعي المتقدم أو العالم النامي.

- **الوظيفة الثقافية:**

يجب على النظام الإعلامي الجديد أن يساعد على حفظ وصيانة التقاليد والثقافات وتأكيد الجوانب الإيجابية في التراث الثقافي للشعوب، وبذلك يسهم في بعث وتقّوية خصائص الشخصية القومية، كما يجب أن يعمل على تقوية التفّاهم الدولي من خلال تبادل الأنبّاء المتعلقة بالإنتاج الثقافي في كافة الدول، وهناك وظائف أخرى للنظام الإعلامي والاتصالي العالمي الجديد مثل تشّجيع الحكومات على تزويد البيّئات والرّأي العام بصّفة منتظمة بكل ما يطرأ من تغيرات على السياسات الحكومية، المتعلقة بالصناعة والتجارة والشّؤون الاقتصادية المختلفة والتعليم، وما يفوق ذلك أهمية القيام بتدريب صناع القرارات الإعلامية في الدول النّامية على توجّيه وسائل الإعلام وتكيّفها لخدمة هذه الأغراض.

إنّ المنطق الاجتماعي للاستهلاك، على حّد تعبير جان بودريار، يجعل كل النقّاش الذّي يدور حول الحاجات، مستندا إلى انثروبولوجيا حيّة، والتّي تستهدف طبيعيا السّعادة ...هنا أيضا يجب مراجعة كل رُؤية تلقائية، أنّ القوة الأيديولوجية لقيم السّعادة لا تأتّيه.

يتسّاءل جان بودريار (Baudrillard, 1970, p59) عن ماهية السّعادة التّي تخجل الحضارة المعاصرة مع تّلك القّوة الأيديولوجية؟ إنّه يجعل وفق المنطق الاجتماعي للاستهلاك كل النقّاش حول الحاجات، مستندا إلى انثروبولوجيا حيّة، يتعلق بشكل طبيعي بالسّعادة ...حيث يجب مراجعة كل رُؤية تلقائية، وكل قّوة أيديولوجية لقيم السّعادة. ونتسّاءل نحن من موقعنا كمنتمين للعالم الثالث، عن مقدار السّعادة التّي امتعتنا بها منتجات الحضارة الغربية الحديثة؟؟؟.

نعم صحيح، فكما ذكرنا سّالفا، إنّنا بفضل التّقدم العلمي أصبحنا نتمّتع بقوة أبدّاننا، إذ تقلصت نسبة الوفّيات لدى الأطفال في مقابل ارتفاع نسّبة المّواليد، كما ارتفع معدّل متوسط العمر لدى الرجال والنسّاء. لقد أصبح لنا منازل مستقلة عن العائلة الممتدّة، وأصبحنا نتمتع بقدر ليس بالقّليل من الحرية والتعليم والمعرفة، كما أصبحنا نعرف ونتجاوز حدود الزّمان والمكان لنطير ونسافر عبر الصُّور المعروضة وعبر مختلف الشّاشات إلى بلدان آسيوية وأوروبية، ونكتشف صّحاري وبحار ومحيطات، وكائنات دّقيقة ومخلوقات في البرّايا، لم نكن لنّراها لولا اختراعات العقل الأوروبي ككل وابتّكاره لأجهزة الإعلام، غير أنّه يجب علينا في المقابل أن نتسّاءل عن مقدار السّعادة والهناء والسّلام، الذّي يفترض أن نكون قد حُظينا به، لو لم تكن هذه الأمراض الخطيرة التّي جلبها وأفرزها لنا نمط الحياة الحديثة، كالسرطان وأمراض القلب، وداء السّكري والزهايمر والسّيدا ونقص المناعة والإكتئّات المزّمن والأمراض النفّس–عقلية، والعقم غير العضوي وغيرها، ما مقدار استقرارنا بعيدا عن شّيء مقلق ومثير للمخاوف لو لم يكن هناك حدث اسمه أنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير وأنفلونزا البقر، وماذا لو لم تكن كل هذه الحروب والصراعات في منطقة الشّرق الأوسط، والشتاء العربي هناك

وهنا؟ ما السّعادة المنتظرة بعد وفاة أبنائنا وهم يقارعون الموّت في قوارب الموّت طلبا لحياة أفضل، وهم يقارعون الموّت بالإدمان على المسّكرات والمخدرات، والتسّكع في الشوارع؟، هل يمكن تصور حياة رفاهية واستقرار وسعادة دونّما توفر مشاعر الأمن والأمان، دونّما سيادة لأخلاق الوفاء والتكافل والتعاون والتّآزر والثّقة في المجتمع، بدلا من الخداع والنفّاق والتحايّل والانتهازية، التّي تُفضي إلى الجّفاف العاطفي والتفّكك الاجتماعي نتيجة لاكتساح قيم الفَّردانية والأنانية وحب الذّات وحب التمّلك والسيّطرة والسّيادة، مساحات شاسعة من قلوب النّاس حتى داخل الأسرة الواحدة، وأمام طغيان ثقافة الاستهلاك غير المقيّد؛ كيف لنا كبلدان عالم - تابعيّة أن نحقق مخّططات التنمية الوطنية ونحن لا نعرف للادّخار سبيلا، ولم نتعرف بعد على مقدراتنا وثرواتنا غير الطبيعية؟؟؟.

نقترح بهذا الصّدد انتهاج ما هو آت:

1. مجاهـــدة الـــنفّس ومراجعـــة أخطائهـــا والأخّـــذ بأســـباب النهّـــوض الاقتصـادي والسياسـي والثقـافي الذّاتيـة، مصـداقا لقولـه تعـالى: " لا يُغير اللّه ما بقّوم حتى يغيّروا ما بأنفسّهم".
2. استعادة الثّقة بالذّات بتنمية القناعات الخاصة ومراجعة تراث الغيّر بنظرة نقّدية متفحصة تواجّه موّاطن القصور ونقّاط الوّهن قبل الانهيار بايجابياته،
3. الاهتمام بتطوير الثقافة الخّاصة، وغربلتها من الشّوائب السّلبية،
4. قبول التكيف مع الثقافة العالمية في مقابل رفض الاندمّاج فيها، ومحاولة فهمها وإعادة تصّنيعها بدلا الاقتصار على مجّرد استهلاكها واستيرادها.

7. خاتمة:

نخلـص في ختـام هـذا التحليـل إلى القّـول أنّ مقـدار مـا اسـتطاعت الميـدّيا بكـل ألوانهـا وأشـكالها وفي كـل مراحـل تطورهـا أن تؤكّـده هـو نجاحهـا البّـاهر في

تحقيق مرامّي من هُم وراء تطويرها، وتوسيع رقعة استخداماتها، فالأكّيد أنّها ولدّت مشاعر المتعّة لدى أصحابها وهي تقطف ثمار الاستثمار فيها بأحجام مضاعفة، فانتقلت من مجّرد وسيلة لترويج ثقافة الاستهلاك والتسّويق، إلى منبّع لإدرار الأموال الطّائلة، ناهّيك عن مضاعفة انعكاسية آثارها ومدى صّداها في الوجود ككل، فهي في ميدان الصراع الدولي فهي تقود الحرب النفسّية، وتصنع الأثر بسّرعة خاطفة عبر الصُورة والصّوت وعبر استخدامها للمؤثّرات الحسّية، الصّوتية والسّمعية، وتشكل الرّأي العام حول مختلف القضايا، وهي في ميدان السياسية توجّه المشاعر وتنمي الاتجّاهات نحو الأهداف السياسية المطلوبة وفق دبلوماسية ناعّمة، وهي في الميدان العلمي والمعرفي، تُصّيغ الحقائق وترسّمها، وتستثمر النخّب العلمية والقيادية والكارزمية وغيرها، بل وتشّكلها أيضا وتؤطّر عملها ومسّاراتها، وهي في الميدان الثقافي تعرض النموذّج-الأمثل بعيون أصحابها، تزينّه بمختلف الإكسسوارات، وتُجمله بمختلف عبارات الإطّراء، فتحقق الانفعال والتجّاوب النفسّي المشّدود إلى الاستهلاك الأعمى عند طلاقة التصّديق، مّا يعني في نهّاية المطاف، استفراغ حقيبة المال من الأموال، واستفراغ صندوق العقل من الأفكار، واستفراغ وعاء النفس من شّهوات السّيادة والعزّة والسلطة وتأكّيد وتقدير الذّات، وافقار العالم التّابع من ومضّات الأمل في صناعة مستقبل يتمتع فيه بقدر من الحُرية والإرادة والفاعّلية الذّاتية.

قائمة المراجع:

1. ابراهيم الحيدري(2012)، **النقد بين الحداثة وما بعد الحداثة**، دار الساقي، بيروت.
2. ألان توران، (1983)، **المجتمع ما بعد الصناعي**، ترجمة موريس جلال، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق.
3. انتوني غندز (2005)، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم: فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت.

4. انتصار ابراهيم عبد الرزاق وصفد حسام الساموك(2011)، **الإعلام الجديد... تطور الأداء والوسيلة الوظيفية**، دار الجامعية، الطبعة الإلكترونية الأولى، جامعة بغداد.
5. جون هارتلي (2016)، **الصناعات الإبداعية، كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعولمة**؟، ترجمة بدر الرفاعي، الجزء الأول، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة.
6. ديب علي حسن(2002)، **الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الامبراطورية**، مراجعة وتدقيق : اسماعيل الكردي، الطبعة الأولى، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق.
7. الصادق الحمامي وآخرون (2016)، **عصر الميديا الجديدة، منشورات اتحاد إذاعات الدول العربية**، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية.
8. محمد عابد الجابري(2005)، **في نقد الحاجة إلى الاصلاح**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
9. عبد الخالق عبد الله(2002)، "**العولمة ومحاولة دمج العالم**"، كتاب العربي 49، الإسلام والغرب، صراع في زمن العولمة، الطبعة الأولى، مجلة العربي، الكويت.
10. فارح مسرحي(2006)، **الحداثة في فكر محمد أركون**، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم –ناشرون، الطبعة الأولى.
11. كمال بلخيري(2009)، **متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي**، أشغال الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغير في العالم النامي، الجزء الأول، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة فرحات عباس –سطيف.
12. ماجد عرسان الكيلاني(2008)، **التربية والعولمة**، مركز الناقد الثقافي، دمشق.
13. ماجي الحلواني(2006)، **الإعلام وقضايا المجتمع**، الهيئة المصرية العامة، مكتبة الأسرة.
14. مارتا س. أ. فان دير بلاي (2010)، "**العولمة: انتصار للغموض**"، ترجمة صالح فيلالي، سلسلة أعمال الملتقيات، أشغال الندوة الوطنية حول العولمة والهوية

الثقافية، إشراف فضيل دليو، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة الاخوة منتوري -قسنطينة.

15. مجد الدين خمش(2011)، **العولمة وتأثيراتها في المجتمع العربي**، الطبعة الاولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن-عمان.

16. محمد عابد الجابري(2005)، **في نقد الحاجة إلى الاصلاح**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان.

17. محمد عابد الجابري(1994)، **المسّألة الثقافية**، مركز دراسات الوحدة العربية، السلسلة الثقافية القومية 25، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان.

18. ميرال صبرى أبو فريخة(2013)، **المسؤولية الاجتماعية في الممارسات الإعلامية- المحددات السياسية- الاجتماعية- الاقتصادية- الثقافية "الحرية الصحافة"**. دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة.

19. نادية عيشور(2010)، "**نمط الاستهلاك والاغتراب الثقافي في العالم التّابع – العربي**"، أشغال الندوة الوطنية حول **العولمة والهوية الثقافية**، منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري – قسنطينة.

20. نادية سعيد عيشور(2019)، **التحول المجتمعي في الوطن العربي، المؤشّرات، الآليات والأبعاد، "حالة الجزائر"**، دار سوهام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة- الجزائر.

21. نادية سعيد عيشور (إشراف) (2021)، **التعليم عن بعد في الجامعات الجزائرية، في مواجّهة تحديات جائحة كورونا**، دار سوهام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة- الجزائر.

22. نور الدين زمام(2003)، **القوى السياسية والتنمية، دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث**، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى.

23. هاشم صالح(2010)، **من الحداثة إلى العولمة، رحلة في الفكر الغربي وأثرها في الفكر العربي**، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة والإعلام، المجلة العربية، الرياض.

24. يان سبروك(2009)، **أيّ مستقبل لعلم الاجتماع؟ في سبيل البحث عن معنى وفهم العالم الاجتماعي**، ترجمة حسن منصور الحاج، الطبعة الأولى، كلمة

ومجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، أبو ظبي، الإمارات العربية.

25. JJean Baudrillard : **la société de consommation**, Filio essais, Edition Denoël, paris, 1970.